

الفصل الثالث

الحدود السياسية العربية

ارتبطت فكرة الحدود في نشأتها بفكرة الملكية الفردية (*propriété individuelle*) والتجمعات السكانية وما شاهها من قبيلة وعشيرة، كانت تشعر بأن حقوقها وسلطانها له مجال أرضي يجب ألا تتعداه. فالرعاة مثلا، كانوا يدركون بصفة أكيدة إن كانوا يمارسون نشاطهم في منطقة تخضع لسلطان قبيلتهم أو أنهم يمارسون في منطقة غريبة عنهم¹، للآخرين حقوقا فيها. ولذلك، كانت القبائل المتجاورة تعرف حدودا معلومة للمناطق الخاصة لكل منها، والتي يجدون فيها حقا خالصا للرعي أو الصيد أو القنص. وكان تعدي قبيلة على المنطقة الخاصة بأخرى، يشكل تعديا وتجاوزا قد يؤدي الى الخلاف والخصام ونشوب القتال.

ولم تتبلور فكرة الحدود الثابتة إلا بعد معرفة فنون الزراعة وما يصاحبها عادة من صناعات مزلية وتجارة محلية، فالزراعة تقتضي الإقامة الطويلة في مكان ثابت لا يتغير. كما يرتبط بها أيضا ظهور فكرة التملك الفردي والجماعي والحاجة الى إقامة حدود أو فواصل تميز الملكيات الزراعية الخاصة عن بعضها، وإيجاد نوع من الممارسة السلطوية العلوية، للفصل في الخلافات التي قد تقوم بين المالكين.

وبما أن الزراعة تشكل مركز استقطاب للأفراد وبالتالي، تجمعهم، وكنيجة حتمية لذلك وفرة إنتاج الغذاء، لارتباط المجتمعات الإنسانية بالأرض التي يعيشون عليها، لذلك، ليس غريبا، لجوء هذه المجتمعات الزراعية المنظمة الى تعيين حدود ثابتة وواضحة لمناطق استقرارهم، بقصد حماية الأملاك والوقاية من العدوان الخارجي. ولأن هذه المجتمعات كانت تتميز بقدرتها على إنتاج الغذاء، كانت كثيرا ما تتعرض لإغارة القبائل الرعوية، التي درجت على حياة التنقل والترحال.

وكانت هذه الحدود الثابتة تشمل أراضي شاسعة تركها هذه المجتمعات خالية حول مناطق استقرارها، خاصة الأراضي التي تشغلها الصحاري والمستنقعات

¹ السياسة الدولية (مجلة مصرية متخصصة)، د.محمد توفيق، مدخل الى خريطة الحدود السياسية العربية العربية، عدد 111، يناير سنة 1993.

والغابات الكثيفة ومثال ذلك الأراضي التي كانت تترك جماعات الهنود الحمر في شرقي أمريكا الشمالية حول مناطق ممر كزها، و الأراضي التي كانت تترك خالية حول القرى في وسط أوروبا وغربها. كما لجأت بعض المجتمعات إلى إقامة الأسوار وحفر الخنادق وبناء الحصون حول مناطق استقرارها كالسور الذي أقامته إمبراطورية الصين قديما والحصون التي شيدها الإمبراطورية الرومانية المقدسة حول مدنها .

وبمرور الأيام، ومع تزايد نمو البشر وتكاثرهم الطبيعي، اضطر سكان هذه المناطق الى التوسع واستغلال المناطق الحدية الخالية في إنتاج الغذاء، سواء بالزراعة أو الصيد أو تربية الحيوان. وقد أدى هذا الأمر الى تقليص مناطق الحدود واقتراب المجتمعات المستقرة بعضها من بعض الى حد التلامس، وبذلك تجاوزت وظيفة الحدود تنظيم الفصل بين المجتمعات لتمتد الى تنظيم الاتصال فيما بين المجتمعات.

المبحث الأول

مفاهيم ومصطلحات

أصبحت الحدود دقيقة ومؤكدة، بعد تبلور القوميات (nation making) داخل الحدود الحاجزة و ظهور الدولة القومية الحديثة (l'état-natio) في نهاية العصور الوسطى. وارتباط هذه الدولة بملكية الإقليم والسيادة عليه .. و لأن الحدود ترتبط بالملكية، لذا فإن المنطقة التي تسودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومعينة بخطوط حدية دقيقة (boundaries) وليس بمناطق حدية شاسعة، و التي تعرف بالتخوم (frontières).

وانطلاقاً من هذه المنطقة، يمكن القول بأن الحدود بمفهومها المعاصر، عبارة عن مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدول ما لها من اختصاصات و سلطات و سلطان .

وهذه الفواصل لاتعين إقليم الدولة على اليابس فقط، ففي حالة الدول الساحلية، تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نحو البحر، لتعين النطاق البحري (système maritime) الذي يخضع لسيادة هذه الدولة.

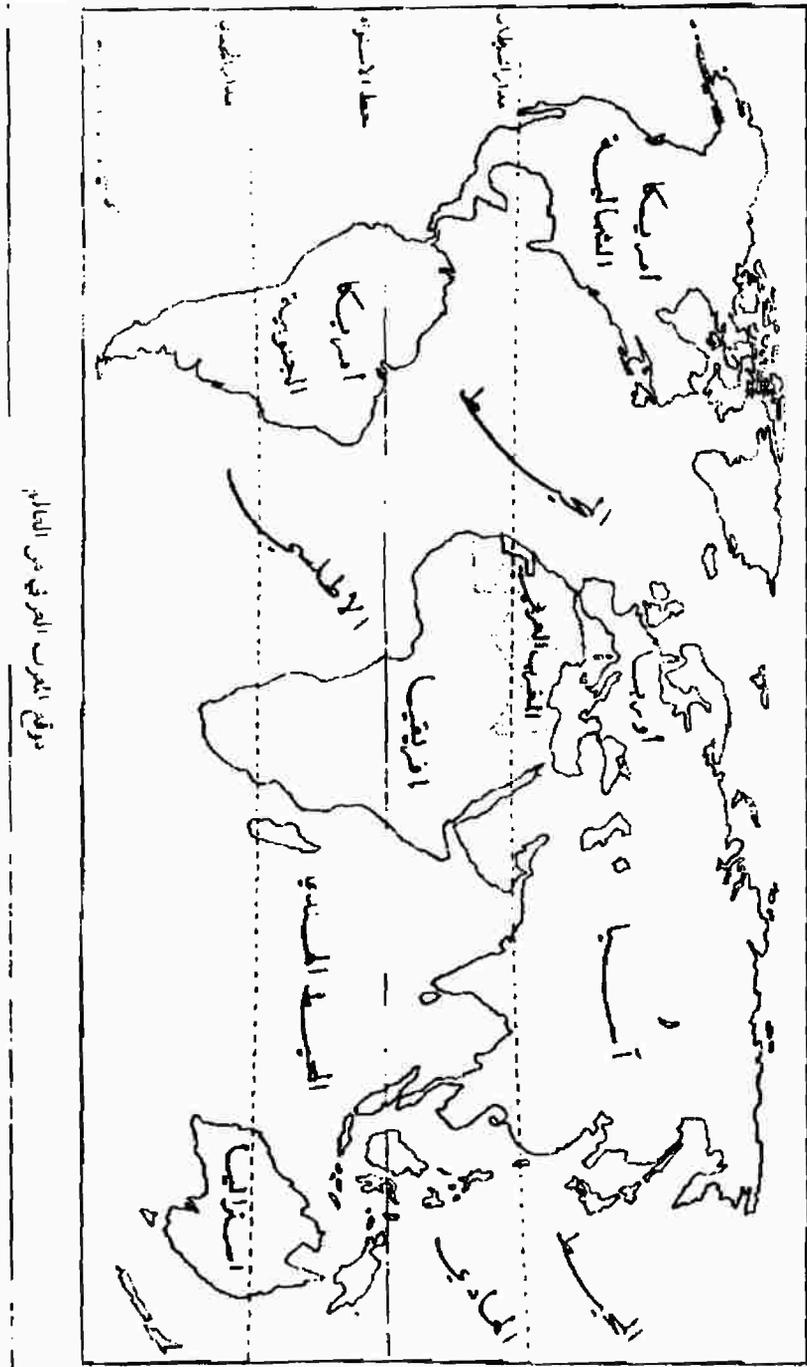
أيضاً، هذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على المستوى الأفقي فقط، بل تعينه على المستوى الرأسي كذلك. فالحدود ترتفع عمودياً عن سطح الأرض لتحدد المجال الجوي (l'atmosphère) كما تمتد الى باطن الأرض لتعين النطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية.

المبحث الثاني

نشأة الحدود العربية

عرفت المنطقة العربية متغيرات سياسية وتاريخية عديدة، كان لها أثر بالغ في تعيين الحدود الفاصلة بين دولها في الوقت الحاضر. وإجمالاً يمكن القول أن المنطقة العربية كانت جزءاً من الدولة العربية الإسلامية، أو ما كان يسميه بعض العلماء (بدار السلام)، التي تمتد إليها ولاية المسلمين، دون حدود سياسية، فقط حدود إدارية تعين الأقاليم والولايات، التي لم يكن لها شكل الدولة الحديثة، وترتبط بين شعوبها الأخوة الإسلامية، وتحكمها القواعد والأحكام الشرعية الإسلامية.

وتولى الأتراك حكم الدولة العربية-الإسلامية، باستثناء الأطراف البعيدة، كأقاليم مراکش وموريتانيا وارتيريا والصومال والجنوب العربي، وذلك في القرن السادس عشر، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر تقريباً، بدأت تظهر ملامح الضعف على الدولة العثمانية، وأصبحت هدفاً للتوسع الاستعماري، خاصة من جانب بريطانيا وفرنسا.



المصدر: جغرافية الجزائر والمغرب العربي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1990

وبعد هزيمة تركيا وتفكيك أوصالها في الحرب العالمية الأولى، جرى تقسيم المنطقة العربية بين الدول الحليفة، بعد تنازل تركيا عنها بموجب معاهدة لوزان سنة 1924، أسفرت عن حصول بعض الولايات على استقلال منقوص كمصر والسودان ونجد والحجاز، ووضع البعض منها تحت الانتداب البريطاني كالعراق وفلسطين، والبعض الآخر تحت الانتداب الفرنسي كسوريا ولبنان، وخضع البعض لنظام الحماية الفرنسية، كونس ومراكش، ومشيخات الساحل وجنوبي شبه الجزيرة العربية وعدن تحت الحماية البريطانية، كما ظلت الجزائر وموريتانيا والصومال الفرنسي (جيبوتي) خاضعة للاستعمار الفرنسي، وليبيا وارتيريا والصومال الجنوبي خاضعة للاستعمار الإيطالي، فضلا عن خضوع الصومال الشمالي للاستعمار البريطاني.

وقامت الدول المنتدبة بتمويل الحدود الإدارية في المنطقة العربية الى حدود لها صفة سياسية ، تفصل بين مناطق الانتداب. وذلك بموجب معاهدات لتوزيع مناطق النفوذ، كمعاهدة سايكس بيكو والتي عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في ربيع 1916، وهي وثيقة مروعة ، فليست هي فحسب وليدة الجشع في أسوأ صورة حيث يكون الجشع مقترنا بالريب فيؤدي الى الحماقة بل هي أيضا صورة مرعبة للمخادعة و المكر؟¹ والتصريح الذي بعث به (بلفور) إلى اللورد (روتشيلد) سنة 1917، والخاص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، خير دليل على ذلك.

ومنذ الأربعينيات من القرن العشرين، بدأت حبات السبحة لتحرر العالم العربي تتزلق بحصول كل من لبنان سنة 1941، وسوريا سنة 1943 على استقلالها وتوالت بعد ذلك حركات الاستقلال والتي كان آخرها في سنة 1976، حين انسحبت إسبانيا من إقليم الصحراء الإسبانية (الصحراء الغربية)، ولا تزال هناك أجزاء خارج نطاق السيادة العربية، أبرزها فلسطين والجولان والجزر الإماراتية.

¹ حرج أنطونيوس، بقعة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، سنة 1966

إن الحدود السياسية العربية فيما بينها حدود سابقة وبالتالي، فإن نشأة هذه الحدود بمفهومها القانوني السياسي سابقة عن نشأة الدول العربية وظهورها في شكلها المعاصر مع الملاحظات التالية:

1- إن هذه الحدود السياسية مفروضة كأمر واقع (fait accompli) على الدول العربية التي لم تشارك في تعيينها وتخطيطها.

2- وبما أن الحدود مفروضة في ظل واقع جيوبوليتيكي لم يعد لأكثره وجود، فمن الطبيعي ألا تتفق طبيعة هذه الحدود بدرجة أو بأخرى مع الوضع الجديد، المترتب على ظهور الوحدات الإقليمية العربية داخل هذه الحدود، وليس أدل على هذا الاختلاف، من كثرة الخلافات حول الحدود العربية — العربية فهناك قضية حدود بين المغرب والجزائر ظاهرا أو خفيا. وهناك قضية حدود بين المغرب والجزائر أوقعت البلدين في حرب خلال الستينيات، كما أن بين المغرب وموريتانيا فضاء صحراوي متنازع عليه، وبين تونس والجزائر كما بين مصر وليبيا خلافا حدوديا ساكنا. ومن فترة لأخرى يثور النزاع بين مصر والسودان حول مثلث (حلايب). ولم يخلو المشرق العربي من قضايا الحدود، كالحال بين السعودية واليمن، وبين السعودية وقطر وبين العراق والكويت وكما أنه بين سوريا ولبنان خلافات حدودية صغيرة وخلافات على السيادة أكبر، وبعد أن¹ أوشكت قضية العرب مع إسرائيل أن تتحول من قضية وجود إلى قضية حدود، بات من المنتظر أن تكون هناك قضايا حدودية بين إسرائيل من ناحية، وكل من لبنان وسوريا والأردن من ناحية أخرى.

3- وحيث أن الحدود العربية براهنيتها قد نظمت من جانب أطراف لم يعد لها وجود على المسرح الحالي للحدود كمرجعية، فإن من الطبيعي ألا تحظى هذه الحدود في معظم الأحوال بقدر كاف من القبول والاعتراف من جانب الأطراف

¹ السياسة العربية (مجلة مصرية متخصصة)، مرجع سبق ذكره، ص 170

المعنية بها حالياً. وفي ظل الشعور بعدم الشرعية، تفقد الحدود الحالية قدسيتها ويصبح المساس بها أمراً وارداً، لا يستوجب اللوم والعقاب. مما يستلزم تنظيمها بين الأطراف المعنية بها، وفق أسس تتوافق مع الواقع الجيوبوليتيكي بصورته الحاضرة.

المطلب الأول

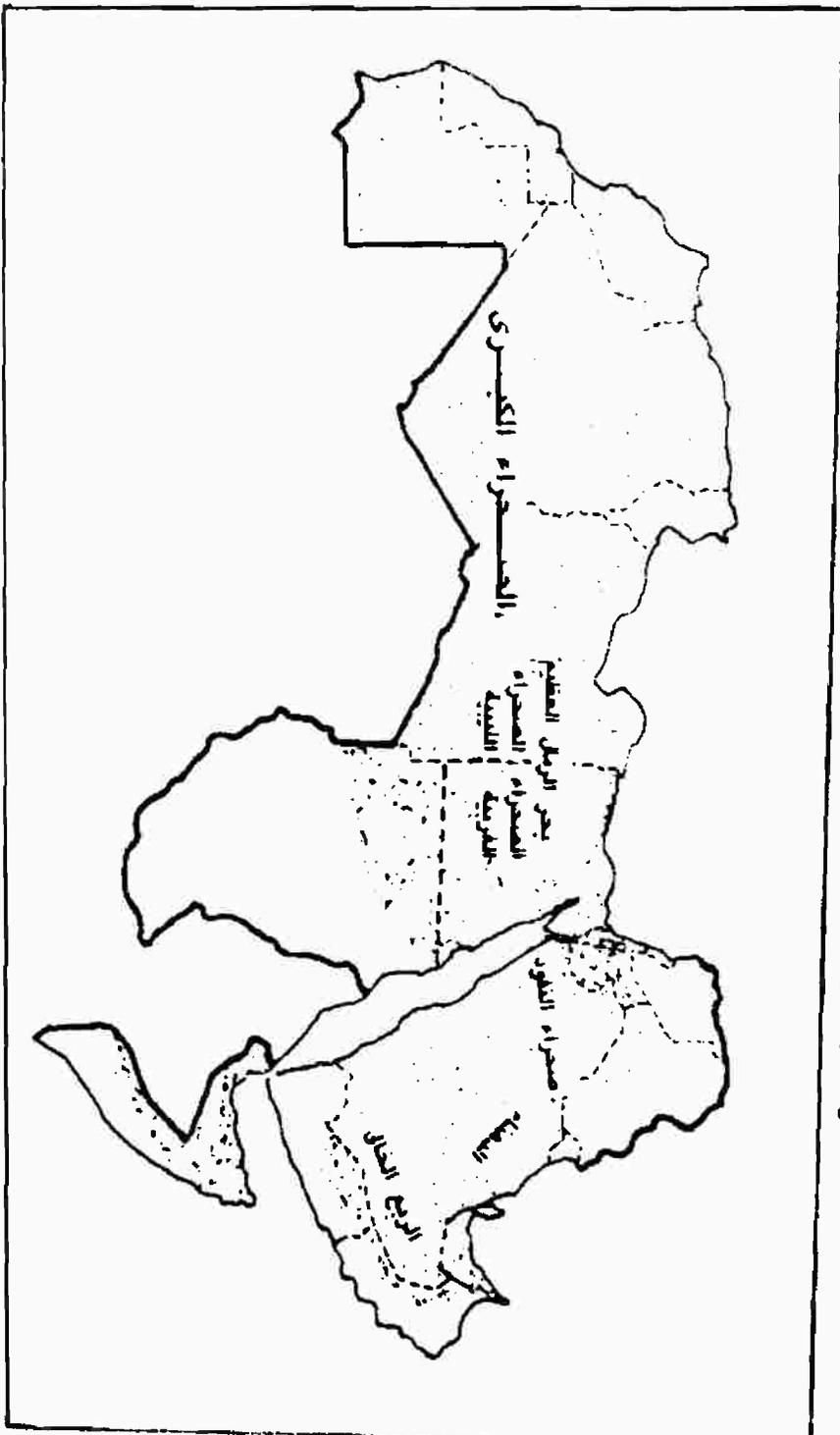
طبيعة الحدود العربية

إذا ألقينا نظرة على الخريطة العربية نجد أنه كتلة من اليابسة تقدر مساحتها بحوالي 14 مليون كيلومتر مربع، وباستثناء البحر الأحمر، الذي تقدر مساحته بنحو 438 ألف كيلومتر مربع، لا تكاد توجد فواصل مائية متداخلة في اليابس.

وبالتالي، فإن اليابس يشكل جل مساحة المنطقة العربية، ويتميز مسرح اليابسة العربية بعدة خصائص جيوبوليتيكية، لها علاقة بظاهرة الحدود العربية-العربية¹.

¹ المرجع السابق.

الحدود الميمنية والبلدية والبلدية وارتباطها بتعداد الصحاري الميمنية



المصدر: السياسة الدولية (مجلة مصرية)، عدد 111، يناير 1993.

المطلب الثاني

نطاق الهضاب

تغطي الهضاب المتوسطة الارتفاع معظم أرجاء مسرح الحدود ، و نظرا لقدم هذه الهضاب، فقد تحولت إلى ما يشبه السهول الحتاتية بفعل عوامل التعرية ، وأن هذه البسيطة اليابسة تتألف من سطح مستواه، يتراوح ارتفاعه ما بين 400 و600 متر، وباستثناء بعض الجبال العالية التي توجد على أطراف مسرح الحدود و تمثل حدوده الخارجية، تكاد لا توجد تضاريس واضحة المعالم بارزة تتمشى معها الحد إلا أن الحدود الفيزيوجرافية *siographic boundaries* التي تتمشى مع المعالم التضاريسية، من الأنواع المحدودة الانتشار في المنطقة العربية، و بشكل خاص في إقليم الشام حيث تتوفر الأهمار والهضاب كحال الحدود الفاصلة بين فلسطين من ناحية وكل من الأردن وسوريا ولبنان من ناحية أخرى، والحدود القائمة بين سوريا ولبنان.

المطلب الثالث

نطاق الصحارى

تقع المنطقة العربية أو تكاد في نطاق الصحارى المدارية، الذي يتميز بقلّة الأمطار، خاصة في الأجزاء الداخلية التي تكاد تخلو من الأمطار، والتي تشمل الصحراء الإفريقية الكبرى والصحراء الغربية وامتدادها الشمالي في بادية الشام وهذه الصحارى تشغل الجزء الأكبر من مساحة المنطقة العربية.

المبحث الثالث

أنواع الحدود

كان لظاهرة التصحر والجفاف في هذه المنطقة، الأثر الكبير في ضعف القدرة الإنتاجية للأرض وقلة عدد السكان، وبسبب اتساع المناطق الصحراوية تصبح الحدود الهندسية والفلكية، من أكثر أنواع الحدود ملاءمة للمنطقة العربية.

المطلب الأول

الحدود الهندسية geometrical boundaries

هي عبارة عن خطوط مستقيمة بين نقطتين معلومتين أو أقواس مرسومة من مركز¹ دائرة معروف واستخدام هذه الخطوط المستقيمة يناسب الفراغ الصحراوي الذي يكاد يخلو من أي شكل من أشكال الظواهرات الحضارية التي تتطلب الدقة في التحديد، ومثال هذا النوع، الحدود القائمة حاليا بين الجزائر وكل من موريتانيا والصحراء الغربية، وبين سوريا وكل من العراق والأردن، وبين السعودية من ناحية ومعظم الدول المجاورة لها.

المطلب الثاني

الحدود الفلكية Astronomical boundaries

وهي أيضا خطوط تمشي مع خطوط الطول ودوائر العرض، كالحدود بين مصر والسودان والتي تمشي مع دائرة عرض 22 درجة شمالا، والحدود بين مصر وليبيا والتي تسير مع خط الطول 25 درجة شرقا.

وإذا كانت الحدود الهندسية والفلكية يسهل تعيينها وتحديدتها على الخرائط، فإن الصعوبة تظهر في تخطيطها على الأرض، وتميزها بشواهد معلومة، إلا أن عدم استقرار الحدود في المنطقة العربية يرجع إلى عدم مراعاة القبائل -أحيانا- الرعوية الحدود الدولية في حركتها المستمرة وراء الكلا، سيما وأن النظام القبلي

¹ المرجع السابق ص 170

لايعترف كثيرا بمبدأ السيادة الإقليمية للدول لأن الولاء القبلي هو دليل السيادة، فالقبائل (دول متحركة) من وجهة نظر جيوبولتيكا الصحارى المدارية.

وتعتبر المياه في المنطقة العربية معيارا مهما في تعيين الحدود وقد تكون سببا في إثارة نزاعات الحدود، ومن أبرز الأمثلة عن ذلك، الخلاف الحدودي الساكن بين مصر وليبيا حول واحة جفوب، والتراع الحدودي في شرقي شبه الجزيرة العربية حول واحات البوريمي الثمانية، والذي حسم مؤخرا من خلال معاهدتي الحدود التي وقعتها السعودية مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والخلاف الحدودي بين السعودية واليمن حول إقليم عسير، كما من المنتظر أن تكون المياه عاملا حاسما في رسم حدود إسرائيل مع دول الجوار الجغرافي، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المقترح قيامها في الضفة والقطاع.

والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من سكان المنطقة العربية، البالغ عددهم أكثر من 220 مليون نسمة (1990)، ينتمون سلاليا الى المجموعة المعروفة باسم (سلالة البحر الأبيض المتوسط)، وتتفرع هذه المجموعة إلى: المجموعة السامية وترتكز في القسم الآسيوي من المنطقة، والمجموعة الحامية التي ينتمي إليها معظم سكان القسم الإفريقي، ويتحدث غالبية السكان العربية كلغة أصلية ويدين أغلبهم بالإسلام دينا وبالسنية مذهبا.

وقد انعكس هذا التجانس الاثني أو القومي الواضح على الحدود

العربية -العربية، التي تخلو مما يعرف بالحدود الأثنوجرافية **Ethnographic boundaries** التي تفصل بين الأمم أو القوميات المتميزة، وهذا لا يعني بالطبع عدم وجود أقليات قومية متميزة داخل هذه الحدود، ولكنها لا تشكل ظاهرة واضحة وكمثال، هناك البربر في دول المغرب العربي، والنوبيون في جنوب مصر، والزنوج في جنوب السودان، والأكراد في شمال العراق وسوريا، والأرمن في لبنان وسوريا. وتشكل الحدود العربية - الإسرائيلية حالة شاذة للحدود الأثنوجرافية في

المنطقة العربية، فالتكوين العرقي الثقافي تكوين وافد في مجمله من خارج المنطقة، وهو يتميز بالديانة اليهودية، التي تقوم عليها الدولة.